معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 30 جويلية 2020
تاريخ القبول: 31 اوت 2020

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

جرائم الخطف وتجار الأطفال
– نحو رؤية لتدعيم دور المؤسسات الأمنية في بناء الثقافة الأمنية–
Kidnapping crimes and children traders – a vision to renforce Algérien Security institutions to build security culture–

حدادو فطيمة [1*] ، بلوم اسمهان[2]

[1] **جامعة محمد بوضياف المسيلة(الجزائر) hadadoufati@gmail.com**

[2]**جامعة محمد بوضياف المسيلة(الجزائر) Ismahane76@yahoo.fr**

الملخص:

إن تنامي سلوك الاختطاف يكشف عن ازدواج الشخصية بكل قوة وعمق، هذا الازدواج لا يدفعه إلى الجرائم الجنسية فقط بل إلى جرائم وانحرافات أخرى مثل الاستهزاء بقيمته التقليدية. فظاهرة الاختطاف هيكلت مزقا من الرؤى والمداخيل التنظيرية، التي ترمي في مضامينها السوسيوانثروبولوجية إلى فتح عدة مدارج تفكيرية، تتخذ من اللامعيارية القاعدة الركينة لانهيار الروابط والعلاقات الاجتماعية، نظرا لان فكرة فقدان المعايير هي الطرف المقابل لفكرة التماسك الاجتماعي، إذ يترتب على فقدانها ظهور حالة من الخلط واللبس وانعدام الأمن وتصبح التصورات الجماعية في حالة تدهور وانحلال.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، جرائم الخطف، اختطاف الأطفال، تجار الأطفال، المؤسسات الأمنية، الثقافة الأمنية.

ABSTRACT

the en largement of kidnapping behavior révélas personality duplication with all the strength and deepness, this duplication doesn't push him to sexual crime only, but also to other crimes and perversions like mocking its traditional value, the children kidnapping phénoménal structured a set of views and theoretical approaches, which in socio - anthropological contents for the opening of several analytical ways.

Keywords: crime, kidnapping crimes, children kidnapping, Security institutions, Security culture

* **المؤلف المرسل**

١. مقدمة:

خطف، ابتزاز، استرقاق، تجارة الأعضاء، تحرش جنسي فقتل، هي منطقات صارخة تهيكل في سياقاتها الامبريقية عن أزمة خانقة عصفت بالواقع المجتمعاتي الجزائري، وأخلت بمعاييره ومنظومته القيمية والمعيارية، فقلبت موازين استقراره، كإرهاصات مبدئية لفهم صور الرفض الاجتماعي، حيث تعد جريمة خطف الأطفال والمتاجرة بهم كباثولوجيا اجتماعية وكنمط من أنماط الإرهاب وكظاهرة دخيلة عن المجتمع الجزائري، تكاشف في ضوء المنطلقات اللامعيارية ومسوغاتها "المادية، النفسية والاجتماعية" عن هشاشة الآليات الضبطية.

تكاشف ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر والمتاجرة بهم لإغراض "الاستغلال الجنسي، التسول والسخرة، التبني، المتاجرة بأعضائهم "عن مزقا من الرؤى والمداخيل التنظيرية والعينية، التي ترمي في مضامينها السوسيوانثروبولوجية إلى فتح عدة مدارج تفكيرية، تتخذ من اللامعيارية القاعدة الركينة لانهيار الروابط والعلاقات الاجتماعية" نظرا لان فكرة فقدان المعايير هي الطرف المقابل لفكرة التماسك الاجتماعي، إذ يترتب على فقدانها ظهور حالة من الخلط واللبس وانعدام الأمن وتصبح التصورات الجماعية في حالة تدهور وانحلال. طالما أنها ترمي في مضامينها إلى انتهاك السنن والآداب والمعايير الاجتماعية "فهي شكل من أشكال السلوك ألانحرافي يهدف إلى فساد النظام القائم.

في سياق الانعزالية والتباين بين الأهداف الثقافية التي يسعى أعضاء المجتمع نحو تحقيقها وبين الوسائل النظامية التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف. إن موضوع الورقة البحثية الموسوم بـ: "**جرائم الخطف وتجار الأطفال نحو رؤية لتدعيم دور المؤسسات الأمنية الجزائرية في بناء الثقافة الأمنية"**

يعد محاولة رائجة في الفكر السوسيولوجي الرامية إلي تضمين دور المؤسسة الأمنية في بناء فتدعيم الثقافة الأمنية داخل الواقع ألمجتمعاتي الجزائري.

2 . ظاهرة الاختطاف والمنطلقات اللامعيارية[i]:

هيكلت ظاهرة الاختطاف مزقا من الرؤى والمداخيل التنظيرية، التي ترمي في مضامينها السوسيوانثروبولوجية إلى فتح عدة مدارج تفكيرية، تتخذ من اللامعيارية القاعدة الركينة لانهيار الروابط والعلاقات الاجتماعية "نظرا لان فكرة فقدان المعايير هي الطرف المقابل لفكرة التماسك الاجتماعي، إذ يترتب على فقدانها ظهور حالة من الخلط واللبس وانعدام الأمن وتصبح التصورات الجماعية في حالة تدهور وانحلال".(**إبراهيم، ٢٠٠٨، ص. ٥٦**)

طالما أنها ترمي في مضامينها إلى انتهاك السنن والآداب والمعايير الاجتماعية "فهي شكل من أشكال السلوك ألانحرافي يهدف إلى فساد النظام القائم".(**الرباعية، ١٩٨٤، ص. ١٤**)

في سياق الانعزالية والتباين بين الأهداف الثقافية التي يسعى أعضاء المجتمع نحو تحقيقها وبين الوسائل النظامية التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف.[ii]

وهذا ما تمليه منطلقات **ميرتون** التي تجعل من سلوك الاختطاف نتيجة لندرة الفرص المشروعة التي تدفعهم لأن يكونوا أكثر عرضة لاستخدام الوسائل غير المشروعة، في خضم تأكيد الفرد على النجاح أكثر من تأكيده على الامتثال للمعايير

الاجتماعية والوسائل المتاحة لهذا تكرس المنطلقات **الدوركامية** دلالة مفاهيمية لمعضلة الاختطاف في سياق الإرهاصات اللامعيارية التي تجعل من هذه الظاهرة "كنتيجة لاضطراب واختلال وظيفي في نسق القيم ومعايير المجتمع الناتج عن التغيرات الحادة المفاجئة، كالأزمات الاقتصادية، أو الحالات المفاجئة أو انهيار التكامل الأسري".(**السمري، ٢٠١٠، ص.٣٩**)

فرغم تنوع المحكات الكفيلة بتضمين الظاهرة، إلا أنها تبلور نقطة اتفاق محورية تهيكلها كباثولوجيا اجتماعية تنبئ عن انهيار قيم الواقع المجتمعاتي ومعاييره وعدم قدرة آلياته الضبطية على توجيه السلوك والرغبات نحو الوجهة السوية.

فباثولوجيا الاختطاف هي سلوك يخالف قواعد الضبط الاجتماعي، فتضفي إلى تمزيق العلاقات والأبنية الاجتماعية لتعد كآلية دحض لمسألة التوازن والتكامل المجتمعاتي فضلا عن بقاء الأنساق المجتمعية واستمراريتها، طالما أنها تعبر عن فشل أفراد المجتمع في استيعاب معاييره القائمة على التضامن والتساند الاجتماعي.

هذا بالنسبة لجريمة الاختطاف بشكل عام، أما اختطاف الأطفال فهو يعبر عن أبشع صور الانسلاخ الأخلاقي وانعدام الضمير الإنساني بالتعرض لهذه الفئة البريئة والهشة والتي لا تملك الدفاع عن نفسها، حيث أن تحويل القاصر بالاختطاف عنوة يعبر عن شرخ عميق في معايير المجتمع واتساع الهوة بين مختلف فئاته كمفهوم: **اختطاف الأطفال** أو **سرقة الأطفال** هو انتزاع قاصر (طفل لم يبلغ بعد سن الرشد) من حضانة الوالدين الشرعيين للطفل أو الأوصياء عليه الموكلين قانونيًا برعايته دون وجه حق.

هو الأخذ غير المصرح به للقاصرين (الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن الرشد القانوني) من عهدة الآباء الطبيعيين أو الأوصياء المعينين قانونا.

3. جريمة الاتجار بالأطفال "مقاربة سوسيوقانونية":

تعكس ثقافة الاتجار بالأطفال في طياتها المنهجية، معالمها الإمبريقية ودلالاتها المفاهيمية، النظر لظاهرة الاختطاف على أساس أنها تخلق ثقافة خاصة بها ذات عناصر مشتركة بين الفئات التي تمارسها، ومن سمات هذه الثقافة أنها تمثل أسلوب مستقلا في الحياة ذات الخصائص المشتركة "ترسخ في نفس الوقت ثقافة فرعية داخل الإطار الثقافي الكبير الذي توجد فيه". (**قيرة، بدون سنة، ص. ١٩٨**) وهو ما يسمى **بالثقافة الفرعية المنحرفة**، ويقصد بها "تلك الأنماط الثقافية التي تختلف في بعض المظاهر وبخاصة القيم والمعايير والمعتقدات الأساسية عمّا يسود في الثقافة العامة للمجتمع، وهي أنماط تتميز باحتوائها... على عناصر ثقافية جانحة ومن ثم يكون الانتماء إليها أحد الأسباب الرئيسية المسببة للجريمة والانحراف".(**معتوق،٢٠٠٨، ص. ٣٠٠-٣٠١**)

فباتت في خضم هذه المنطلقات تفرض وجودها كثقافة متسلطة، رسمت فكونت معنى لها في عقولنا على مستوى الشعور واللاشعور.

إن الفحص الدقيق والاستقصاء المكين للدلالات المفاهيمية لجريمة الاتجار بالأطفال، تكاشف رغم اختلاف مضامينها عن مختلف أشكال الاستغلال(*)

المبلورة لنسق ثقافوي متعدد الأبعاد، متشابك الجوانب ينتج كل أركان جريمة الاتجار(**) في سياق ما يقوم بينها من تفاعلات وتأثيرات متبادلة وتساندات وظيفية وفيما يلي توضيح لأهم أشكال الاستغلال العاكسة للمحكات الفردية، الأسرية والمجتمعية:

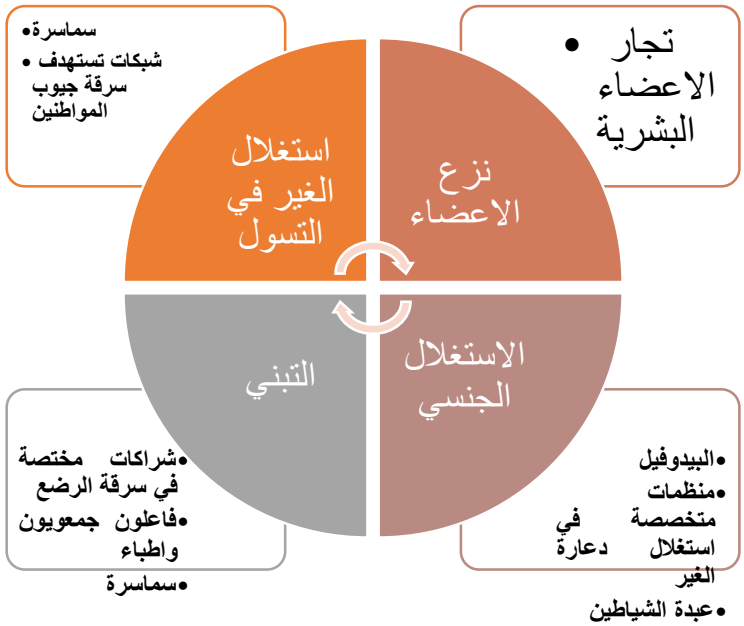

يوضح الشكل رقم – ٠١ – أغراض الاتجار بالأطفال

1.3. الاستغلال الجنسي:

تسجل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أرقاما مرعبة، حيث يقدر عدد الأطفال بدون هوية في الجزائر أكثر من ٤٥٠٠٠ طفل، وتقدر الرابطة منذ بداية العام الجاري حوالي ٥٥٨٠ طفل ضحية عنف من بينهم أكثر من ١٨٠٠ اعتداء جنسي على الأطفال فيما تم إحصاء ٢٥٧ حالة اختطاف تعرض فيها ١٥ طفلا إلى القتل العمدي(*).

تبلور جرائم الجنس أو الانحرافات الجنسية في سياقاتها المفاهيمية دلالة قوامها "كل فعل جنسي يكون فيه عامل الإكراه والإلزام والقسر والإهلاك والإفساد والشذوذ إحدى أدواته وطريقته لبلوغ هدفه أو إشباع حاجته".(**الحوات، ١٩٩٧، ص.٤٢**)

فهي جرائم وانحرافات وظيفية بموضوع الجنس أو نوع الشريك في الجنس فهي مرتبطة باختيار الموقع أو اختيار الشريك الجنسي، وهذا ما يتماشى مع فئة **البيدوفيل**(**) التي تعتمد على ممارسة الجنس على صغار الأطفال في خضم اتخاذ ظاهرة الاختطاف مرتعا خصبا لممارساتهم الشاذة.

إضافة لأسباب عشق الأطفال، تظهر الدراسات الحديثة عن وجود معطيات في تصوير الدماغ تشير لوجود أنماط شاذة من النشاط الدماغي في المناطق المرتبطة بالشغف والإثارة الجنسية وقد أدت هذه المعطيات لفرضية تقول أن تطور هذا الاضطراب هو نتيجة لإصابة جنسية مبكرة تؤدي لنمو غير سليم في قشرة الدماغ، مما يخلق ارتفاعا حادا بعتبة الاستثارة كما يخلق أنماط تفضيل جنسية شاذة

والتي تكاشف في سياقات أخرى عن تنامي باثولوجيا اجتماعية تعد من إرهاصات فكر عبدة الشيطان في الجزائر فهي جماعة من البشر، اتخذوا إبليسا إلها ومعبودا، فهي نحلة شاذة بأصولها وموضوعها، لهم سمات شخصانية خاصة "فالحقد، الأنانية، العنف، قسوة القلب، الشذوذ...." كلها قوالب تتخذها كمنحى لترصين حبكة العلاقة بين باثولوجيا عبدة الشيطان واختطاف الأطفال، في سياق طقوسها ومعتقداتها، كشرب الدماء لاعتقادهم بتناقل الطاقة الروحية لحياة صاحب الدم نحو الشارب، فدماء الأطفال هي المفضلة كأعلى قربان للشيطان وهي من شعائر تعظيم إله الشر والخطيئة، إضافة إلى أكل لحوم البشر لاعتقادهم بتناسخ "القوى الروحية وانتقالها من المأكول إلى الآكل "كأكل لقلوب الضحايا وهم أحياء أمام ناظريهم، قطع الرقبة، أكل التعويذة السحرية مركبة من خليط من أعضاء الجسد المأكول، وفضلات الجسم تستعمل لتلطيخ الأطفال وهم عراة ويجبرونهم على أكلها تقربا من الشيطان".(**بليل، ٢٠١٠**)

هذا إضافة إلى طمس المثل والقيم الأخلاقية عند الأطفال، بإجبارهم على ارتكاب الفواحش، كاللواط وإتيان البهائم.

2.3. استغلال الغير في التسول:

شكل استغلالي أخر طامس لحقوق الطفولة وكابح لبرائتها تحت وطئة العقوبة والتهديد، لتجعل منها فئات مجرمة فعلية أو محتملة.

كشفت الدراسات البحثية للواقع المجتمعاتي الجزائري عن تحليلات كمية متنامية عن نسبة الأطفال المتسولين فقد تم إحصاء حوالي ٩٢٠ طفلا ضحية التسول والتشرد و٤٨٩٠ آخرين استغلوا في مجال عمالة الأطفال، كما سجلت "شبكة ندى ١٨٣٢٢ مكالمة هاتفية على الرقم الأخضر في اقل من ١٠ أشهر تخص قضايا عنف ضد الأطفال كالاعتداءات الجنسية والتسول".(**بوقرن، ٢٠١٥**)

تماشيا مع هذه الإرهاصات العينية أقرت الحكومة مادة جديدة في مسودة قانون حماية الأطفال، تسلط عقوبة تتراوح بين سنتين إلى ستة سنوات لكل من يتورط في استغلال الأطفال والرضع في التسول من طرف شبكات تستهدف سرقة جيوب المواطنين بتوظيف البراءة في استعطاف المواطنين في المساجد والمقابر والشوارع.(*)

3.3. اختطاف الأطفال وتجار الأعضاء البشرية:

كشفت مباحثات قامت بها شرطة الإنتربول عن ألغاز اختطاف الأطفال بالجزائر، بعد أن ألقت القبض على اليهودي "**ليفي روزمبوم**" على رأس شبكة دولية تتاجر في الأعضاء البشرية خاصة فئة الأطفال، لهذا تتبلور المناحى القصدية من ظاهرة اختطاف الأطفال في الربح من خلال المتاجرة بأعضاء الأطفال خاصة " الكلى، القلب، العينين" مقابل مبالغ مالية تتراوح بين ٢٠ ألف و١٠٠ ألف يورو. وهي مبالغ ضخمة تجعل من الكثيرين إلى التخلي عن ضمائرهم في سبيل الربح السريع.(**)

4.3. اختطاف الأطفال لغرض التبني:

تكاشف تحقيقات عينية للواقع المجتمعاتي الجزائري عن ادوار تناسقية تهيكل فيها منظمات جمعوية، أطباء وسماسرة شبكات مختصة في سرقة الرضع وبيعهم بأثمان خيالية تتراوح مابين ١٣٠ إلى ١٥٠ مليون، رغم أن أثمان الرضع تتباين باختلاف جنس الرضيع.

4. محكات بناء ثقافة الاتجار بالأطفال:

أوضحت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بأن ٩٣ % من أسباب تفشي جريمة الاختطاف وقتل الأطفال هي أسباب اجتماعية، نفسانية واقتصادية ضمنتها الرابطة في سياقات عينية وكمية اثر دراسة ١٥ قضية اختطاف وقتل الأطفال سنة ٢٠١٥ كما يلي:

. الشذوذ الجنسي ٣٢ % من القضايا.

. تصفية حسابات ١٥ %.

. ابتزاز وفدية ١٣ %.

. حب الانتقام ١٢%.

. السحر والشعوذة ١١ %.

. أسباب خفية ٠٧ %.(**س. حنان، ٢٠١٦**)

تماشيا مع هذه التجليات الكمية تكاشف المنطلقات البحثية عن أهم المحكات الواقفة وراء تنامي باثولوجية المتاجرة بالأطفال على مستوى الثلوث "محكات فردية، محكات أسرية، ومحكات مجتمعية".

يعاقب على الاتجار بالأشخاص بالحبس من ٣ سنوات إلى ١٠ سنوات وبغرامة من ٣٠٠٠٠٠ إلى١٠٠٠٠٠٠ دج هذا وتأخذ جريمة الاتجار بالأشخاص وصف جنائي في حالة ارتكابها بتوفر احد الظروف التي تم ذكرها في المادة ٣٠٣ مكرر ٥ وهي:

. إذا كان الفاعل زوجا للضحية أو احد أصولها أو فروعها أو وليها أو كانت له سلطة عليها أو كان موظفا ممن سهلت له وظيفته ارتكاب الجريمة.

. إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص.

. إذا ارتكبت الجريمة مع حمل السلاح أو التهديد باستعماله.

. إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة أو كانت ذات طابع عابر للحدود وتكون عقوبتها السجن من ١٠ إلى ٢٠ سنة وبغرامة ١٠٠٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠٠دج.(**الدهيمي، ٢٠١٣ ، ص. ١٣**).

1.4. المحكات الفردية:

ترسم دراسة "**فؤاد زكريا**" صورة مأساوية للشخصية العربية قوامها سمات الخداع،النفاق، اللامسؤولية والخضوع الأعمى،التي تجعل الإنسان المعاصر حسب "**إريك وفروم**" عاجزا عن استخدام العقل وإصدار القوانين، إنه في الواقع عاجز عن تقدير الحياة و من ثم فهو مستبعد بل يميل الى تحطيم كل شيء (**رمضان، ٢٠٠٩، ص.٥**)

1.1.4. الأنومي: تعبر اللامعيارية كما جاء بها دوركايم عن "وضعية خاصة والتي تنعدم فيها المعايير، بمعنى أن المجتمع الذي يصل إلى هذه المرحلة يصبح مفتقرا إلى المعايير الاجتماعية الضرورية لضبط السلوك، أو أنّ معاييره التي كانت تتمتع بقدر من الاحترام من قبل أعضائه لم تعد تستأثر بذلك الاحترام، الأمر الذي يفقدها سيطرتها على السلوك".(**معتوق، ٢٠٠٨، ص.٣٠١-٣٠٢**) وهو ما يحدث مع هذه الفئة والتي أصبحت ترى بأنها لا تدين للمجتمع بشيء والعكس هو الصحيح لذا فعلى المجتمع أن يسدد دينه تجاهها بطريقة أو بأخرى يكون ضحاياها من الأطفال الأبرياء.

الهامشية، الاغتراب، فقدان المعايير، الأنومي(*) كلها مصطلحات ألقت بظلالها على شخصية الفئات التي تمارس سلوك الاختطاف لتجعل منها شخصية منعزلة في السياق المجتمعاتي بقيمه ومعاييره ومنتهكة لقوانين وقواه الضبطية.

الأمر الذي يؤدي إلى فقدانها لذاتيتها ومعاناتها من الشعور بالفراغ والفشل مما ينتج عنه بالتالي انهيار التكامل والترابط الاجتماعي بينها وبين وحدتها الاجتماعية، فشعور الفرد بالعزلة يفقده تلقائيته تدريجيا حتى يبلغ الأمر مراده.

2.1.4. صراع الطفولة:

هيكلت المقاربات السيكولوجية بصيرة نفاذة تجعل من صراع الطفولة وإخفاقه في المراحل العمرية اللاحقة أهم المحكات الفردية الدافعة لسلوك الاختطاف، الذي يغدو كنوع من الترشيد لدوافع اللاوعي المكبوتة، وتبرير لظهورها وإبرازها "فالنقطة المحورية التي يرتكز عليها الفعل الإجرامي هي رغبة الشخص بإعادة الظلم الذي خبره في الواقع أو في الخيال سواء في علاقته مع أمه أو علاقته مع أبيه ليسقطه بصورة دائمة على شكل عقاب للمجتمع".(**الربايعة، ١٩٨٤، ص.٢٧**)

3.1.4.تعلم ومحاكاة سلوك الاختطاف:

يضمن هذا المحك النظرة المكتسبة لسلوك الاختطاف، فالتقليد والاختلاط مع الفئات **الممارسة** للسلوك الإجرامي يعد منطقا كافيا لاكتساب سمات وخصائص ممارسي السلوك غير السوي، وهذا ما بلورته وقننته منطلقات **التفاعلية الرمزية** على أساس أن سلوك الاختطاف يتم تعلمه بنفس الطريقة التي يتم بها تعلم أنماط سلوكيه اجتماعية أخرى.

2.4.المحكات الأسرية:

إن الأخذ بالمحددات الفردية كإرهاصات كافية لتضمين تصور يبين عن باثولوجيا الاختطاف، يجعل الأمر من قصور التحليل ينخر آليات الطرح ويضيق نطاقه. ليستدعي بذلك البحث، عن الظروف الموضوعية التي تهيئ الأرضية الملائمة والخصبة لارتكاب أفعاله الإنحرافية، وهذا ما تضمنه أبعاد النسق الأسري:

1.2.4.سوء التنشئة الاجتماعية:

إن تكريس التنشئة الاجتماعية في خضم المنطلقات السوية والإسلامية يجعل منها القاعدة الركينة الكفيلة "بتمكين الطفل من تكوين ذات أوانا اجتماعية سوية يكون بمقدورها السيطرة على النزعات البدائية والغريزية، وتوجيهها بحيث تتلاءم ومتطلبات نظم الحياة الاجتماعية".(**الحوات، ١٩٩٧، ص.٣١**)

لكن في سياق قصور آليات الضبط الاجتماعي وعدم قدرتها على ترويض النزعات الغريزية البدائية لدى الفئات الفاعلة "في طفولته" بحيث تظل سلوكاته فجه قوية وفي صورتها الأولية، دونما ترويض أو تطويع،لتعلن في معالمها الضبطية وآلياتها المعيارية عن فشل النسق الأسري في جعل الطفل قادرا على استيعاب القيم والمعايير الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية السامية.

٢.٢.٤.انهيار التكامل الأسري:

يكشف انهيار التكامل الأسري في دلالاته المفاهيمية ومضامينه التفسيرية عن تفتت في سلسلة العلاقات الاجتماعية وما يتتبعه من قصور في قوى الضبط الاجتماعي وعجزها عن تنظيم سلوك الأفراد في السيطرة على عواطفهم ورغباتهم.

يشكل الطلاق أو الانفصال، وفاة أحد الوالدين أو كليهما، الزواج من أجنبيات وعدم التوافق، هجر أحد الوالدين للأسرة، المرض المزمن لأحد أفراد الأسرة... أهم مظاهر التفكك الأسري، التي تجعل من الفئات الفاعلة فئات غير سوية قد تتخذ من باثولوجيا الاختطاف كوسيلة لإسقاط العقاب على الأسرة فالمجتمع.

وقد تنعكس الآية فيصبح الطفل ضحية للاختطاف من أحد الوالدين، أو على يد مقربين أي من محيط الطفل: تتمثل في انتزاع حضانة طفل دون وجه حق يقوم بها أحد أقربائه (عادةً الوالدين) دون توافق بين الوالدين وبما يتنافى مع أحكام قانون الأسرة، والذي يقضي بحرمان الوالد الآخر من رعاية الطفل أو الوصول إليه أو الاتصال به. ويحدث هذا النوع في حال انفصال أو طلاق الوالدين، قد يضم هذا النوع من اختطاف الأطفال الأسري أو الأبوي الاغتراب عن أحد الوالدين، وهو شكل من أشكال الاعتداء على الأطفال يهدف إلى فصل الطفل عن الوالد المستهدف والجانب المساء سمعته من الأسرة.

٣.٢.٤. العنف الأسري:

يشير "**مارتن والترز**" أن مفهوم إساءة معاملة الطفل يوحي إلى "الضرر البدني والانفعالي والعنف اللفظي،الضرر الجنسي والإهمال والهجر". (**إبراهيم، ٢٠٠٩، ص. ٢٨٤**) تماشيا مع هذه التحديدات، حاول الكثير من رواد الدراسات السيكولوجية تضمين الفهم والرؤية الهيكلية الشاملة لمدلول استعمال القوة والعنف داخل السياقات الأسرية وما تحويه في طياتها من مضامين موجهة ومكرسة للأنماط الانحرافية التي تعزز بوضوح رؤية الدور الأساسي للثقافة الفرعية للعنف والتي تشيع في وسطها العنف وبالتالي باثولوجيا الاختطاف "فالطفل الذي يشاهد أنماط العنف التي تنتهجها بعض الأسر والعائلات خصوصا تلك التي ترتكز على استعمال العنف بغرض السيطرة وفرض تلك القيم المرتبطة بها، عادة ما تجعل الفئات الفاعلة تمارس سلوك الاختطاف كصورة مقابلة لمثل المواقف التي سبق وأن تعرض فيها للعنف وهذا ما يبلور ويقنن منطلقات نظرية التعلم الاجتماعي كمنوال يجعل من سلوك العنف، الانحراف فالاختطاف كسلوك متعلما عن طريق القدوة.

٣.٤.المحكات المجتمعية:

تبلور المنطلقات اللامعيارية مزقا من الرؤى والمداخل التنظيرية التي تجعل من السياق المجتمعاتي كمنوال كافي لتضمين باثولوجيا الاختطاف في خضم الاضطرابات والاختلال الوظائفي الذي يمس بمنظومتة القيمية والمعيارية كإفراز للتغيرات الحادة المفاجئة وهذا ما سيتم توضيحه في النقاط المحورية التالية:

١.٣.٤.عملية الهدم في البنية المجتمعية:

التي تحدث عندما يكون هناك انفصال بين المعايير والأهداف الثقافية وبين مقدرة جماعات معينة في المجتمع على تحقيقها والحصول عليها.

٢.٣.٤.الصراع الثقافي:

يكشف الصراع بين المعايير والرموز الثقافية عن معالم التباين بين الزمر البشرية وما تضمنه وتقننه من تحديدات ثقافوية وتغيرات لأنساق العلاقات الاجتماعية وتجاهلا للقيم الاجتماعية الخاصة بالجماعات الأخرى.

إن تعزيز سلوك الاختطاف يتبلور في سياق الصراع بين المعايير والرموز الثقافية في الحالات التالية:

أ – عندما تتصادم الرموز على حدود المناطق الثقافية المتجاورة.
ب – عندما تمتد معايير القوانين الشرعية وقوانين جماعة ثقافية معينة وتنتشر في منطقة ثقافوية أخرى.
ج – عندما يهاجر أعضاء جماعة ثقافية إلى منطقة أخرى. (**الربايعة، ١٩٨٤، ص.٣٢-٣٣**).

٤.٣.٣.ثقافة الإعلام البديل:

تشير نظرية التعلم الاجتماعي إلى الدور المتنامي للقدوة والتعلم في اكتساب سلوك الانحراف فالاختطاف وهذا ما تبلوره وتمليه وسائل الإعلام خاصة الإعلام البديل الذي يقنن في معالمه السلبية أعمق مشاعر وعناصر التناقض في شخصية الفاعل العربي والجزائري خصوصا "فدينه وعقيدته وتقاليده تدعوه للتسامي والتعالي عن هذه السلوكيات المشبعة جنسيا، بينما ما يشاهده ويراه يدعوه للتنازل عن هذا التسامي والانغماس في ثقافة الجنس وإشباع غرائزه الحسية والجنسية، بل يقدم له تعليل والتبرير لهذا السلوك الجنسي باسم الحضارة والحداثة". (**الحوات، ١٩٩٧، ص.٥٩**)

إن تنامي سلوك الاختطاف يكشف عن ازدواج الشخصية بكل قوة وعمق، هذا الازدواج لا يدفعه إلى الجرائم الجنسية فقط بل إلى جرائم وانحرافات أخرى مثل الاستهزاء بقيمته التقليدية.

٤.٣.٤.الأزمة الاقتصادية والبطالة:

إن الولوج على بعض القصدية لباثولوجيا الاختطاف خاصة في سياقها المادي يكشف عن بعض المؤشرات الامبريقية ذات الصلة بالأزمة الاقتصادية (فمشكلة السكن، البطالة، الهجرة السرية) تعد إرهاصات كافية لتدعيم وتنامي جرائم الاختطاف لتلبية ولمواجهة الحاجات الناجمة عن هذه المشاكل.

في نفس السياقات التحليلية يبلور بعد الفوارق الاجتماعية الطبقية وسوء توزيع الثروة تثمن لكل صورة الحقد" على المجتمع وجعلهم يشعرون بالتفرقة والاضطهاد والقنوط التي تترجم بشحنات من العنف،فتنفجر بمناسبة وبدونها". (**أبوشامة، ٢٠٠٣، ص.٣٥**)

وهذا ما أشارت إليه المعطيات الكمية في سياق بعد البطالة، فتدني الظروف المعيشية، قلة فرص العمل تولد المزيد من الحقد فتجعل من ممارسة سلوك الاختطاف كمنحى للاسترزاق وبالتالي الوصول إلى الغايات غير المشروعة يسيرة وقصيرة وسهلة وغير مكلفة (**أبوشامة، ٢٠٠٣، ص.٤٥**). فطلب الفدية من الأولياء خصوصا إذا كانوا من الأثرياء يدفع بهؤلاء إلى المخاطرة واختطاف الأطفال، إلا انه للأسف الشديد عادة ما تنتهي مثل هذه الحالات بمقتل الطفل الضحية حتى بعد حصول الخاطفين على الأموال، وهو ما يعبر حقد دفين ضد هذه الفئة من الأغنياء والتي تلام لكونها – حسبهم- استولت على ثروات المجتمع. وهو ما يساهم بطريقة أخرى في اتساع الهوة بين فئات المجتمع حيث تصبح العلاقة بينها يحكمها الخوف والازدراء من جهة، والحقد والعنف من جهة أخرى.

٥. المسؤولية الأمنية "تفعيل مخطط الإنذار لاختفاء الأطفال تحت مسؤولية الوزير الأول":

أشارت عميد أول للشرطة "**خيرة مسعودان**" المنصبة حديثا **كمديرة للمعهد الوطني للشرطة الجنائية** بالسحاولة والمسؤولة عن ملف الطفولة بجهاز الأمن الوطني لسنوات، إلى أن مصالح الأمن تعمل بدون هوادة لردع كل الممارسات الإجرامية، ولفتت إلى كونها قضايا ليست جديدة أو دخيلة على المجتمع الجزائري، مثلما تروج له بعض وسائل الإعلام وإنما كانت موجودة منذ القدم، وعلى إثرها ونظرا للتنامي المتسارع لباثولوجية المتاجرة بالأطفال باستخدام وسيلة الخطف،

جاء **مخطط الإنذار، ليعزز** الإجراءات المعمول بها من قبل، كما انه عزز **الإجراءات الشرطية أكثر** وعزز التنسيق مابين المصالح سواء في القطاع الواحد أو مع مختلف القطاعات الأخرى ، كما تؤكد أن المسؤول عن هذا المخطط هو السيد **وكيل الجمهورية له** تسيره على المستوى المحلي في كل ولايات الوطن، لذلك حرص الوزير الأول على أن تشارك في إثراء المخطط كل القطاعات وليست الأجهزة الأمنية فقط.

"كما أن إرساء هذا المخطط الذي قالت أن التفكير فيه كان في جانفي ٢٠١٦ بمبادرة من الوزير الأول، جاء بهدف وضع حد للتهويل بشأن اختطاف الأطفال، وهو ما تكلل بوضع فوج عمل **من طرف وزير العدل** يتكون من عدة شركاء ومن بينهم **مصالح الأمن والدرك الوطني ووزارة الداخلية والقضاة ووزارة النقل ووزارة الاتصال وكذا سلطة الضبط** هذه الأخيرة موكل إليها مهمة مراقبة ما تبثه قنوات الإعلام المرئية والخاصة تحديدا.(*)

أما بالنسبة **للأمن الوطني** فأن هذا المخطط قد دخل حيز التطبيق منذ ٢٥ جوان على شكل منشور داخلي مرسل إلى جميع المصالح الأمنية وخاصة رؤساء امن الولايات مع تعليمات صارمة لتفعيله وهو ما سمح بتسجيل نتائج ملموسة.(**)

كما أوضحت المتحدثة من نفس المصدر: إن قضايا الاختطاف لم تخرج عن نطاق المراقبة الأمنية مبررة بأن جهاز الشرطة يتابع الأمر قضية بقضية، أما السند القانوني للمخطط المذكور ومنه **المادة ١٧** من قانون الإجراءات الجزائية الذي يسمح لكل ضباط الشرطة بإذن من السيد **وكيل الجمهورية** بأن ينشروا خبر الاختفاء أو الاختطاف، وأيضا **المادة ٤٧** من قانون حماية الطفل الذي كرس أيضا حماية كبيرة للطفل الجزائري خاصة في آلية التبليغ حيث أن هناك فوج عمل لتنظيم وضبط التبليغ لدى المواطن حماية له.(***)

الخاتمة:

ان باثولوجيا الاختطاف سلوك يخالف لقواعد الضبط الاجتماعي ،فهي تعبر عن فشل أفراد المجتمع في استيعاب معاييره القائمة على التضامن والتساند الاجتماعي ، حيث تعتبر جريمة اختطاف الأطفال من أخطر أشكال الإجرام والانحراف التي تمس بحياة الفرد وحريته واستقراره نتيجة لمساسها بأسمى الحقوق التي يتمتع بها الفرد .ومن أهم الآليات والسبل المتاحة لمواجهة هذه الجريمة هي الآليات القانونية في التجريم والعقاب وكذا في الإجراءات ولذلك لابد أن تؤدي المؤسسات الأمنية الجزائرية دورا فعالا في المجتمع باعتبارها عنصرا أساسيا في توجيه وتنمية الوعي لدى أفراد المجتمع وفي بناء الثقافة الأمنية.

الهوامش:

[i] تشير الدلالات اللغوية أن أصل خطف،خطفا بمعنى أستلب الشيء بسرعة وتخطف بمعنى استلاب، وقيل الأخذ في سرعة واستلاب، فالاسم المصدري هو الاختطاف من فعل خطف. وهذا ما جاء في القرآن الكريم في الآية –١٠– من سورة الصافات "**إلا من خطف الخطفة**" بمعنى أخذ الشيء بسرعة واستلابه.

[ii] تضمن المنطلقات السوسيوأنثروبولوجية أن **القصدية أو الهدفية** تعد من أهم خصائص جريمة الاختطاف، رغم تباين الأهداف والنوايا التي يسعى لتحقيقها الخاطفون من خلال هذا الفعل، وهي نوايا محددة بدقة ومسبقة (ماديا، الممارسة الجنسية، المتاجرة بالأعضاء البشرية ....)

(*) يقصد بتعبير الاتجار بالأشخاص: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر والاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد ادني استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الاسترقاق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء البشرية" **(عشاري، ٢٠٠٦، ص. ٨)**

(**) جرم المشرع الجزائري جرائم الاتجار بالأشخاص بموجب أحكام القانون ٩. | ١ المؤرخ في ٢٥ . ٢ . ٢٠٠٩ المعدل والمتمم لقانون العقوبات في القسم الخامس مكرر ١ تحت عنوان الاتجار بالأشخاص من المواد ٣٠٣ مكرر٤ إلى ٣٠٣ مكر ١٥، أما لقيام جريمة الاتجار بالأشخاص استوجب المشرع الجزائري بموجب أحكام المادة ٣٠٣ مكرر ٤ من قانون العقوبات، قيام الجاني بمجموعة من الأفعال: التجنيد . نقل "وسيط" . التنقيل . إيواء . استقبال شخص أو أخر. **(الدهيمي، ٢٠١٣، ص. ١٠)**

(*) تعد الجزائر الأولى عربيا في اختطاف الأطفال بنحو ١٣٤٦ حالة حسب إحصائيات منظمة اليونسكو، حيث تم الكشف عن أكثر من ٢٢٠ محاولة اختطاف تسجل سنويا في الجزائر، كما تم إحصاء ما يفوق ١٥ حالة اختطاف شهريا لأطفال تتراوح أعمارهم من سنتين إلى ١٠ أعوام، فيما تم تسجيل أكثر من ٥٠٠ طفل مختطف بين ٢٠١٠ و٢٠١٢ وما يقارب ١٩٥ حالة سنة ٢٠١٥ **(بن يحي، ٢٠١٦)**

(**) أثبتت الأبحاث أن لدى الأشخاص المصابين باضطراب عشق الأطفال، توجد نسبة كبيرة من الاضطرابات الأخرى خاصة المزاج، اضطرابات الهلع، وتعاطي المخدرات، هوس السرقة.

(*) أكد عبد الرحمان عرعار "رئيس جمعية حماية الطفولة" في تصريح لجريدة الشروق: أن القانون الجديد لحماية الطفولة الذي اقترح سنة ٢٠٠٥ لم يعتمد بعد من طرف الحكومة مما جعل الطفولة في الجزائر تعاني من فراغ قانوني رهيب في مختلف الجوانب بما فيها ظاهرة استغلال الأطفال في التسول".**(حوام، ٢٠١٣)**

(**) الأصل أن جريمة الاتجار بالأشخاص تأخذ وصف الجنحة، غير أن الوصف القانوني للأفعال يتغير لتصبح جنحة مشددة أو جناية بتوف احد الظروف المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ مكرر ٤ الفقرة الأخيرة والمادة ٣٠٣ مكرر ٥

(*) الترجمة الحرفية للأنومي هي اللامعيارية و تتمثل الصور التالية:

– موقف اجتماعي يفتقر إلى القواعد الملائمة.

– غموض القواعد الخاصة بالموقف الاجتماعي.

(*) تقول السيدة مسعودان: إن الفاعلون في فوج العمل الذين اشرنا إليهم قد باشروا عملهم خلال السداسي الأول من ٢٠١٦ وخلصوا بعد النقاشات والتوضيحات إلى إصدار مخطط وطني للإنذار حول اختفاء واختطاف الأطفال الذي صادق عليه الوزير الأول مع اسدانه تعليمات إضافية ستأتي في مراحل قادمة **(س. حنان، ٢٠١٦، نوفمبر)**

(**) تثمينا لهذا الطرح تقول المسؤولة مسعودان: نذكر على سبيل المثال قضايا اختفاء أطفال بكل من عين فكرون وتسمسيلت حيث تم حل تلك القضايا في ظرف قياسي جدا وإيقاف المجرمين" **(س. حنان، ٢٠١٦، نوفمبر)**

(***) عزز نفس المخطط آلية التبليغ لحماية المبلغ حتى لا يتم متابعته قضائيا إذا بلغ عن جريمة معينة وهذا من شأنه تعزيز مساهمة المواطنين في حماية امن المجتمع وهو في الحقيقة مسعى لتعزيز روح المواطنة.

قائمة المراجع والمصادر:

القرآن الكريم.

١. إبراهيم لطفي، طلعت. (٢٠٠٩). دراسات في علم الاجتماع الجنائي (ط١). القاهرة: دار غريب.
٢. أبو شامة، عباس عبد المحمود. (٢٠٠٣). جرائم العنف وأساليب مواجهتها (ط١). الرياض. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
٣. أبو شامة، عباس عبد المحمود، والبشرى، محمد الأمين. (٢٠٠٥). العنف الأسري في ظل العولمة. الرياض. مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٤. بليل، عبد الكريم. (٢٠١٠، ٢٦. مارس). عبدة الشيطان: فصيل الماسونية النورينية. ١٥، ديسمبر. ٢٠١٦ www.yser_Laptop./Deshtop.

٥. بوقرن، أسماء. (٢٠١٥، ١٢. نوفمبر) أرقام مفزعة عن استغلال البراءة في الجزائر. جريدة النصر. الجزائر. ص.٨.

٦. الحوات، علي. (١٩٧٧) الجرائم الجنسية (ط١). الرياض. مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٧. حوام، بلقاسم. (٢٠١٣، ١٧. افريل). الحكومة تقحم مادة جديدة في مسودة قانون حماية الطفولة. جريدة الشروق. ص.٢١.

٨. خليل العمر، معن. (٢٠٠٩). علم اجتماع الانحراف(ط١). عمان. دار الشروق.

٩. د ن. (٢٠١٦ .٠٨. سبتمبر) اختطاف الأطفال في الجزائر، توقف stop إحصائيات وأرقام مدهشة.الجزائر. مجلة فكرة.(ب .ع). ص. ١٣-٢٩.

١٠. د. ن. (د. ت). مشروع- قانون- مكافحة- خطف- الأطفال ٠٤. ٢٣، ديسمبر. ٢٠١٦.

١١. الدهيمي، عمر الأخضر. (٢٠١٣، سبتمبر). التجربة الجزائرية في مكافحة الاتجار بالبشر. ندوة علمية حول مكافحة الاتجار بالبشر. بيروت.

١٢. الربايعة، أحمد(١٩٨٤). أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. الرياض. المركز العربي للدرسات الأمنية والتدريب.

١٣. رمضان، محمد.(٢٠٠٩). الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية. مجلة العلوم الإنسانية، (العدد ٤٣)، ص. ٣٤-٥١.

١٤. س، حنان. (٢٠١٦، ١٣. نوفمبر). تفعيل مخطط الإنذار لاختفاء أو اختطاف الأطفال تحت مسؤولية الوزير الأول. جريدة المساء. الجزائر. ص.٦.

١٥. السمري، عدلي، وآخرون (٢٠١٠). علم اجتماع الجريمة والانحراف(ط١). عمان. دار المسيرة.

١٦. عشاري، خليل.(٢٠٠٦). الأطفال في وضعيات الاتجار: التعريف والمعايير الدولية والأطر البرنامجية، الحلقة العلمية مكافحة الاتجار بالأطفال. الرياض. جامعة نايف للعلوم الأمنية، قسم البرامج التدريبية.

١٧. فرقاق، معمر. جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية في قانون العقوبات الجزائري. الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

١٨. قاروني، سرور. (٢٠١٠، ٢٢.٢٣ مارس). الاتجار بالأطفال بين الواقع والإنكار. منتدى الدوحة لمكافحة الاتجار بالبشر الواقع والطموح رؤية مستقبلية. قطر.

١٩. معتوق، جمال. (٢٠٠٨). مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي- أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف. الجزائر. دار بن مرابط للنشر والطباعة.